مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية

المجلد13/العدد: 01 (2023)،
ص 899-927

البحث في علم الاجتماع

-واقع وآفاق-

Research in sociology

-Reality and prospects-

لمياء مرتاض-نفوسي*

Lamia Mortada-Nfusi

Abdel Hamid Ben Badis University, Mostaganem

جامعة عبد الحميد بن باديس, مستغانم

تاريخ الاستلام: 2020/09/18 **تاريخ القبول: 2023/02/28** **تاريخ النشر: 2023/06/08**

ملخص:

ظهر علم الاجتماع المعاصر إثر الثورة الصناعية وما صاحبها من تغيرات اجتماعية، حيث طرح من خلاله علماء الاجتماع أسئلة تدور حول طبيعة هذه التغيرات الاجتماعية وكيفية تطور المجتمعات.

في الوقت الراهن، يعاني البحث في علم الاجتماع من غلبة الدراسات التطبيقية؛ فالبحوث الأساسية نادرة، وهي لا تعنى بالانعكاسات التطبيقية في مجال معين. هي بحوث تهدف إرضاء الفضول العلمي، بغرض تطوير معرفة وفهم العالم المحيط بنا.هذا المقال عبارة عن دراسة نظرية، أبتغي من خلاله تبيين أسباب ما آل إليه البحث في علم الاجتماع وتبيين أسباب التراجع عن الدراسات النظرية، كما سأوضح آفاق البحث فيه. وقد اتضح اليوم، أن هنالك ميلإلى دراسة الحياة اليومية وتفاعلاتها وبكل تعقدها. سأقوم في هذا المقال بالإجابة عما يلي:

- ما هي المسائل الكبرى التي أدت إلى بروز علم الاجتماع؟
- وما هو واقع وآفاق البحث فيه؟

كلمات مفتاحية: علم الاجتماع، النظرية،البحث العلمي،التغير الاجتماعي، التفاعل

*المؤلف المرسل: لمياء مرتاض-نفوسي، الإيميل: lamia.nefoussi@yahoo.com

Abstract:

Contemporary sociology emerged following the industrial revolution and its social changes, where sociologists asked questions about the nature of these social changes and how societies evolved.

Currently, research in sociology suffers from the predominance of applied studies; fundamental studies are rare, they are not concerned with the implications applied in a specific field, and do not seek to solve a practical problem. They seek to satisfy scientific curiosity, the aim of which is the development of knowledge and the world around us.

This article is a theoretical study which aims to explain the reasons for the inventory of research in sociology, indicate the reasons for the withdrawal of theoretical studies, and I will also clarify the horizons of research in this field. Today, it turned out that there is a penchant for the study of daily life and its interactions, with all its complexity.

In this article, I will try to answer the following questions:

- What are the major questions that led to the emergence of sociology?
- What are the reality and the prospects of research in this field?

Keywords: Sociology, theory, scientific research, social change, interaction

-Réalité et Résumé :

La sociologie contemporaine est apparue après à la révolution industrielle, avec ce qu'elle a engendré comme changements sociaux, où les sociologues se sont posés des questions qui tournaient autour de la nature de ces changements sociaux et de l'évolution des sociétés.

Actuellement, la recherche en sociologie souffre de la prédominance des études appliquées ; les études fondamentales sont rares, elles ne sont pas concernées par les implications appliquées dans un domaine spécifique, et ne cherchent pas à résoudre un problème d'ordre pratique. Elles cherchent à satisfaire la curiosité scientifique, dont l'objectif est le développement de la connaissance et du monde qui nous entoure.

Cet article est une étude théorique qui vise l'explication des raisons de l'état des lieux de la recherche en sociologie, indiquer les raisons du retrait des études théoriques, et je clarifierai également les horizons de la recherche dans ce champ. Aujourd'hui, il s'est avéré qu'il y a un penchant à l'étude de la vie quotidienne et ses interactions, avec toute sa complexité. Dans cet article, je vais essayer de répondre aux questions suivantes :

- Quelles sont les questions majeures qui ont conduit à l'émergence de la sociologie?
- Quelles sont la réalité et les perspectives de la recherche dans ce champ?

Mots-clés : Sociologie, théorie, recherche scientifique, changement social, interaction

- **مقدمة:**

لما نرجع إلى تاريخ علم الاجتماع، فإننا ندرك بأنه ظهر وتطور إثر الأحداث الكبرى من تاريخ البشرية في القرنين التاسع عشر والعشرين، كالثورة الصناعية وزيادة تقسيم العمل والحربين العالميتين الاثنتين، وبالتالي فقد أثر ذلك في مواضيعه وتساؤلاته وإشكالياته.

ولم يكن ليصل علم الاجتماع إلى هذا التطور لولا استفادته من تخصصات أخرى كعلم النفس والفلسفة والدراسات اللغوية، من خلال تيارات فكرية متعددة، مكنت من رسم معالم علم الاجتماع الحديث الذي نهل أفكاره وتصوراته من علم الاجتماع الكلاسيكي.

يعتبر القرن العشرين مهد النظريات السوسيولوجية الكبرى، ظهرت فيه أهم النظريات الماكروسوسيولوجية التي منحت تصورا شموليا لتطور المجتمعات، عبر نسق مفاهيمي وافتراضي منح إياها ذلك الانسجام الذي عرفت به إلى وقت طويل.

وقد شكل الإطار النظري التفسيري لتطور المجتمعات وكيفية مرورها من مرحلة إلى أخرى هاجسا لدى كبار المنظرين الأوائل في حقل علم الاجتماع؛ فلم يولوا أهمية للتغيرات الميكروسوسيولوجية، إذ ما كان يشغل بالهم هو منح ذلك الإطار التفسيري لكيفية تطور المجتمعات، عبر نموذج تفسيري شمولي يضبطه نسق مفاهيمي معين، يختلف من منظر إلى آخر. بيد أن المفهوم المشترك بينهم هو مفهوم مركزي ألا وهو التغير الاجتماعي (social change) واقترانه بمفهوم التطور الاجتماعي.

في هذا المقال، سأقوم بدراسة نظرية بهدف تبيين أسباب الوضعية الراهنةللبحث في علم الاجتماع وتبيين أسباب التراجع عن الدراسات النظرية، كما سأوضح آفاق البحث فيه،بتقديم نماذج من نظريات علم الاجتماع، ثم بعرض ما آل إليه هذا الحقل العلمي وآفاق البحث فيه.

1. نماذج من نظريات علم الاجتماع:

أرسى علم الاجتماع مبادئه ومفاهيمه ونظرياته ابتداء من القرن التاسع عشر في سياق سوسيو-تاريخي خاص، حيث كان العالم الغربي الرأسمالي يعرف تغيرات جذرية في نمط وعلاقات الإنتاج، بفعل عامل حاسم ألا وهو الثورة الصناعية وما ترتب عنها من تغيرات في حياة الأفراد، وفي علاقاتهم ببعضهم البعض وفي أنماط العيش الجديدة.

وعليه، ظهرت نظريات في علم الاجتماع كان لها الأثر القوي في تطور هذا الحقل العلمي، من خلال ما اقترحته من نسق مفاهيمي لتدرك به التغيرات التي مرت وما تزال تمر بها البشرية، مقترحة رؤية شاملة عامة عن تطور المجتمعات.

ومن أبرز النظريات الكبرى في علم الاجتماعالغربي: الماركسية والوظيفية.

1.1 الماركسية:

تستند الماركسية إلى جزء فلسفي مهم في بلورتها ألا وهو المادية التاريخية الذي يمثله كل من Marx وEngels، التي تسعى إلى معرفة القوانين التي تتحكم في تطور المجتمعات والنظام القائم فيها على حد سواء. فهي تركز على البناء الاجتماعي من جهة وعلاقته بالفترة التاريخية التي ظهر فيها، بتحديد قوى وعلاقات الإنتاج فيها. بالنسبة إلى Marx، كل واقع تتخلله قوى متناقضة، والصراع القائم بين هذه القوى هو الذي يؤدي إلى حدوث تغيير، منطلقا من فكرة أساسية مفادها أن الوجود الاجتماعي هو الذي يحدد طبيعة الوعي في المجتمع، بمعنى أن طبيعة الفرد تحددها البنى الاجتماعية.

ومن بين المفاهيم الأساسية التي اعتمد عليها Marx: أسلوب الإنتاج والاغتراب والصراع، كلها مفاهيم استلهمت ممثلي الماركسية ليقوموا بتفسير تطور الحياة الاجتماعية.

أما عن مفهوم**الطبقة الاجتماعية** (social class)، فلم يكن لا Marx ولاEngels هما اللذان اخترعا هذا المفهوم.

وبالفعل، فقد استخدمه عدة مفكرين، من بينهم Smith وComte وTurgot وTocqueville. بيد أن Marx وEngels قد منحا لهذا المفهوم خاصية محددة، حيث بنيا على أساسه وعلى أساس مفهوم

الصراع الطبقي "تأويل مجموع حركة المجتمعات، في أبعادها الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية".(Ferréol et al., 2013)

ومهما كانت طبيعة المجتمع أو النظام السائد فيه، فإن ما يميز الطبقات الاجتماعية عن بعضها هو المكانة التي تحتلها في المسار الاقتصادي: من يملك ومن لا يملك وسائل الإنتاج، والتي ستتحدد عن طريقها طبيعة العلاقات الاجتماعية.

أما عن مفهوم **أسلوب الإنتاج**(production mode)، فهو يتكونمن قوى العمل ومن علاقات الإنتاج والذي سيتحدد على أساسه النظام الاقتصادي في مرحلة من تاريخ مجتمع معين.

وطبيعة أسلوب الإنتاج لدى Marx هي أصل الصراع الطبقي، إذ يستند الصراع المركزي بين الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتارياني المجتمع الرأسمالي إلى تناقض نمط الإنتاج الرأسمالي، حيث يتم تأمين الإنتاج من طرف جماعة من العمال، في حين أن وسائل الإنتاج هي ملكية خاصة. وحسبMarx، لا يمكن القضاء على هذا التناقض إلا عبر "جعل وسائل الإنتاج مشتركة".(Gay, 2004, p.14)

أما عن **الاغتراب** (alienation)كما أكدت عليه القراءات الأولى لهذا المفهوم، فهو يعني أن يصبح الفرد غريبا عما ينتجه.

يعتبر الاغتراب مفهوما فلسفيا. يعود في بدايته إلى الفلسفة الإغريقية، وكان يعني "ألا يملك الإنسان إحدى قدراته الفيزيقية أو العقلية أو الروحية لصالح إنسان آخر، جاعلا بذلك علاقة خاصة بين الغالب والمغلوب".(Boutefnouchet, 2004, p.148) فهو يدل على أن الفرد "يصبح غريبا عن أحد جوانب الحياة الاجتماعية التي يعيشها."(صيام، 2009، 145)

ثم أخذ هذا المفهوم فيما بعد أبعادا أخرى، وجدانية وسوسيولوجية.

"سوسيولوجيا، هو نقيض فكرة التقدم والفردانية العقلانية، إذ إن فكرة التقدم كانت سائدة عند فلاسفة التاريخ الذين كانوا يبشرون بثماره الايجابية".(Nisbet, 1984, p.329)

وبالتالي، يدل الاغتراب على:

1- "أن المنتوجات قلت من المنتجين، لأنهم يدخلون في اقتصاد السوق.

2-العلاقات بين الأفراد تتموضع في علاقات اجتماعية ومؤسسا تية ومشيئة

3- تتجاوز حركة التاريخ إرادة الأفراد أو الجماعات. "(Sumpf, 1973, p.16)

كان ذلك عن مفهوم الاغتراب. أما مفهوم **الصراع** (conflict) فهو المفهوم المركزي في الفكر الماركسي، حيث يرى Marx بأن الرأسمالية تشكل "بطبيعتها نظاما طبقيا تتميز العلاقات الطبقية فيه بالصراع".(غدنز، 2005، ص.69)

وعليه، فهو يعبر عن "الحالة التي يسيطر على الفرد، حيث تجعله يحس بأنه غريب وبعيد عن بعض نواحي واقعه الاجتماعي."(الجوهري، 1997، ص.23)

وحتى وإن كتب Marx عن مراحل التاريخ المختلفة التي مرت بها البشرية، إلا أنه ركز على التغيرات التي حدثت في عصره إثر الثورة الصناعية التي أدت إلى نمو المصانع وتوسيع الإنتاج الصناعي، وما انجر عن كليهما من تغيرات وتفاوت بين الطبقات الاجتماعية، حيث تشكل تحليلاته لتطور المجتمعات نقطة مهمة في فهم ظهور المجتمع الحديث.

وقد قسم التاريخ البشري إلى مراحل، معتبرا كل مرحلة منها تشكيلة اقتصادية-اجتماعية، لكل واحدة منها خصوصياتها، حيث يسود كل مرحلة نمط إنتاجي له بناء طبقي (ماعدا المرحلة الأولى):

1- المرحلة البدائية
2- المرحلة العبودية
3- المرحلة الإقطاعية
4- المرحلة الرأسمالية
5- المرحلة الاشتراكية

بيد أنه بالرغم من كون كل نظام من هذه الأنظمة يتميز عن الآخر، إلا أن العامل المشترك عند تحليل معظم هذه الأنظمة أنها تتكون دوما وأبدا من طبقتين متصارعتين اثنتين: الطبقة التي تملك وسائل الإنتاج، والطبقة التي تعمل بهذه الوسائل لصالح الأولى.

كما أن هذا التقسيم يعني أيضا أننا أمام بناءين اثنين: البنية الفوقية التي تتألف من النظام السياسي السائد بكل مؤسساته التي تخدم الإيديولوجية السائدة، والبنية التحتية التي تمثل الظروف المادية التي تحدد البناء الاقتصادي.

وعندما انتقل المجتمع من النظام الإقطاعي إلى المرحلة الرأسمالية، شكلت هذه المرحلة النقطة الحاسمة في تحليل Marx، من حيث ما ترتب عن هذا الوضع من نتائج على العلاقات الإنسانية في حد ذاتها.

فبعدما كانت الأرض هي وسيلة الإنتاج الأساسية والتي تعود فوائدها على الإقطاعيين، مالكي الأراضي، يصبح في المجتمع الرأسمالي صاحب رؤوس الأموال هو المستفيد الأول باستغلاله للطبقة العاملة.

ويكمن جوهر الاستغلال الرأسمالي في: قوة العمل بوصفها بضاعة وإنتاج القيمة المضافة، "فتباع قوة العمل في ظل الرأسمالية مقابل أجرة معينة"(بوبوف، 1982، ص.87).

وليتخلص الإنسان من هذا الاستغلال، سينتقل المجتمع الرأسمالي تدريجيا إلى المجتمع الاشتراكي، بقيادة الطبقة الكادحة (العمال)، بحيث "لن تقتصر مهمتهم الاقتصادية على تطوير القوى الإنتاجية للمجتمع فحسب، بل ستحرر الثورة البروليتاريا (طبقة العمال) من القيود التي فرضها عليها الاقتصاد الرأسمالي. وبمرور الوقت، ستتمكن فيه ثورة البروليتاريا من تنظيم الإنتاج والإدارة والتوزيع على أسس جديدة".(الحسيني، 1993، ص.36)

من هذا المنطلق، تكون البروليتاريا الحركة والقوة الوحيدة التي يمكن أن تأخذ بزمام الأمور وأن تقود الثورة من أجل مجتمع أحسن، يختفي فيه استغلال الإنسان لأخيه، حيث ستسود المساواة بين الأفراد.

فما يميز المرحلة الاشتراكية، هو أنه لا يوجد نزاع فيها لأنه "ليس ثمة طبقات مستغلة في المجتمع الاشتراكي كي تهتم ماديا بالحفاظ على العلاقات القديمة".(دغيم، 1986، ص.12)

فجوهر التنمية لدى Marx هو أنها "عملية ثورية"، تؤدي إلى تحولات بنائية على كل المستويات، آخذة بالحسبان الإنسان كمصدر للتغيير.

ما يميز هذا التحليل أنه يضفي خطية على تطور المجتمعات، لذلك فقد انتقد كل الانتقاد من هذه الزاوية. غير أنه يؤكد على مسألة أساسية ألا وهي وجود صداماتوصراعات في المجتمع بين الطبقات، مما يجعل من مفهوم **الصراع الطبقي**(class struggle) مفهوما جوهريا في الماركسية.

فالصراع من هذا المنظور بعد أساسي في الحياة الاجتماعية، وتتمثل وظيفته الأساسية في "تغيير المجتمع وإيجاد تكوين اقتصادي اجتماعي بدلا من آخر"(دغيم، 1986، ص.130)، وأن نهاية هذا الصراع ستكون في النظام الاشتراكي لما تتغلب البروليتاريا على الطبقة البورجوازية.

وبعدMarx وEngels، حمل مشعل هذه النظرية مفكرون معاصرون، حاولوا تجاوز بعض نقاط الضعف فيها، نظرا لأنها أضحت موضع جدل ونقاش، نظرا للمستجدات والتغيرات التي عرفها العالم والتي تتطلب تقديم تفسيرات جديدة لها.

فها هم مفكرو مدرسة فرنكفورت: Horkheimer وAdorno وMarcuse يحللون ما آلت إليه المجتمعات الحديثة ليس بناء على العالم الاقتصادي، بل هذه المرة على البناء الفوقي الثقافي.

عكس ما كان يتصوره Marx، لا يرى رواد هذه المدرسة أن الطبقة العاملة هي التي ستمثل لب الصراع القائم في المجتمعات الحديثة، ولا يمنحونها ذلك الدور الثوري الذي يمكن أن يقوم بتغيرات جذرية في هذه المجتمعات، لأنها حسب تعبيرهم "فقدت إمكانياتها الثورية".(دغيم، 1986، ص.132)

وهكذا، نجد Marcuse يؤكد على الدور الذي تحتله التكنولوجيا كشكل جديد للهيمنة والضبط الاجتماعي في المجتمعات الحديثة.

فهو يرى بأنها تمكن من تأسيس أشكال جديدة للمراقبة وللتلاحم الاجتماعي في المجتمعات الرأسمالية الحديثة. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فهو يرى بأن الطبقة العاملة قد اندمجت بشكل كلي في النظام الرأسمالي، حيث تمكن هذا النظام من "أن يحول التناقض بين الرأسمالية والعمال إلى مصلحة واحدة تتمثل في الإبقاء على النظام الرأسمالي"(دغيم، 1986، ص.133)، ومن ثم لم يعد لها ذلك الدور النضالي المنوط بها.

ويشاطر Habermas أفكار Marcuse من حيث إنكاره للدور النضالي للطبقة العاملة في المجتمعات الرأسمالية الحديثة. كما أنه قد أعار للبناء الثقافي الفوقي اهتماما كبيرا.

ويرى بأن إضفاء الطابع العقلاني على العلم والتكنولوجيا هو الوجه الجديد الذي يميز المجتمعات الرأسمالية الحديثة، والتي هي بمثابة إيديولوجيا فرضت على الجماهير العريضة.

أما Gramsci فقد استخدم أهم افتراضات الماركسية في سياق مفاهيمي خاص، مؤكدا على مسألة التنظيم "كالقاعدة الأساسية والوحيدة التي تسهل للطبقة العاملة عملية تجاوز عمليات الاستغلال الاقتصادي والضياع السياسي."(دغيم، 1986، ص.135)

ولن يتأتى ذلك إلا عبر مجلس العمال ونظام المجالس، كتنظيم قاعدي يمكن من "اختيار المواقف الجديدة للطبقة العاملة."(دغيم، 1986، ص.135)

ويأتي هذا التصور ليولي أهمية بالغة لمجالس العمال في الحركة النضالية التي لها دور تهديم المجتمع الرأسمالي ليحل محله تنظيم جديد، حيث ستسيطر البروليتاريا على عملية الإنتاج مما سيمكنها من قيادة المجتمع، لتتمكن من الهيمنة على البنى الإيديولوجية السائدة.

وأما Lukas فهو يعمم وجود الطبقات على المستوى القومي الذي يفرز مصالح اقتصادية. ثم إن تصوره للوعي الطبقي يختلف عن تصور Marx، إذ إنه يميز بين الوعي الطبقي السيكولوجي والوعي الممكن أو المكتسب.

فالأول هو ذلك "الوعي المباشر الذي يمتلكه العمال عن موقعهم في المجتمع، ووصفه بالوعي الزائف. أما الآخر فيقصد به الأفكار والمشاعر التي يشعر بها الأفراد لو أنهم يستطيعون استيعاب موقفهم ومصالحهم بشكل كامل."(دغيم، 1986، ص.137)

أما Poulantzas فيرى بأن الطبقة الاجتماعية ما هي إلا نتاج للبنى الاجتماعية التي تفرزها، كإفراز بنيوي يعكس بشكل "شامل الأبنية في ميدان العلاقات الاجتماعية (...) باعتبارها علاقة إنتاج اجتماعية، وأن هذه العلاقات تظهر على الصعيد الاقتصادي كانعكاس لهذه التركيبة النوعية التي تؤلف بين عوامل الإنتاج والشروط المادية التكتيكية للعمل."(دغيم، 1986، ص.140)

وبذلك، العلاقات الاجتماعية داخل مجتمع ما، ما هي سوى انعكاس لطبيعة البنى الاقتصادية والسياسية، مما يؤثر في طبيعة ومستوى الصراع الطبقي فيه.

كان ذلك عن افتراضات الماركسية وأبرز ممثليها.

2.1 الوظيفية:

تعتبر **الوظيفية**(functionalism) من بين أبرز النظريات الماكروسوسيولجية التي ظهرت في القرن التاسع عشر.

ارتكزت هذه النظرية على مفهوم أساسي ألا وهم مفهوم **النسق** (system) باعتباره ذلك الكل الذي "يتألف من مجموعة من العناصر المترابطة مع بعضها البعض، ويسود بينها نوع من التساند الوظيفي."(صيام، 2009، ص. 45)

وجاءت الوظيفية كرد فعل على التطورية التي تدرس تطور الظواهر الاجتماعية من حيث تاريخها، في حين تدرس الوظيفية المؤسسات الاجتماعية "كهياكل تؤدي دورا داخل مجموعة متناسقة والمتمثلة في المجتمع".(Dortier, 1998, p.32)

ومن الأنتروبولوجيا، انتقل الاهتمام بدراسة الوظائف الاجتماعية إلى حقل علم الاجتماع من خلال أعمال كل من Parsons وMerton.

فمن وجهة نظر سوسيولوجية، يتم تبني الوظيفية لتفسير الظواهر الاجتماعية، من حيث الوظائف الاجتماعية المؤداة (سواء أكانت الظاهرة منها أم الكامنة).

وللقيام بتحليل وظيفي لظاهرة اجتماعية ما، يجب طرح الأسئلة الثلاثة الموالية:

"-ما هي الوظيفة؟

-ما هي الأسباب؟

-ما هي مكانتها داخل المجموعة؟"(Dortier, 1998, p.32)

يفيد السؤال الأول الإجابة عن ماهية الوظيفة التي تؤديها الظاهرة أو المؤسسة الاجتماعية. إذا أخذنا على سبيل المثال وظيفة الهدايا في الحفلات، فهي تؤدي وظيفة التضامن الاجتماعي.

أما السؤال الثاني فيفيد الإجابة عن الفائدة المتوخاة من هذه الوظيفة أو تلك داخل المجتمع أو الجماعة الاجتماعية، من حيث مآزرة أفراد الجماعة وإدخال الغبطة عليهم، وجعلهم يحسون بأن لهم قيمة ومكانة لدى الآخرين، وإحساسهم بالانتماء إلى تلك الجماعة الاجتماعية.

أما السؤال الثالث فيهدف الإجابة عن الأهمية التي يكتسيها كل عنصر من عناصر المجموعة، حيث يكون الترابط منطقيا ومبنيا وذا دلالة داخل نسق مهيكل؛ فالهدايا هي أساس من أسس الرباط الاجتماعي.

ترجع الجذور التاريخية للوظيفية إلى "الفكر الوضعي الذي يؤرخ له مع بدايات القرن 19، حيث كانت النزعة الوضعية في مهدها تؤيد العلم وتقف موقفا معارضا من الأفكار اللاهوتية والميتافيزيقية."(صيام، 2009، ص.47)

وقد حاول المفكرون في ميدان العلوم الإنسانية أن يسقطوا المناهج والنماذج التفسيرية لعلوم الطبيعة على دراسة الظواهر الإنسانية، بتعليلهم أن ذلك سيضفي نوعا من الدقة والعلمية على الأخيرة، مع ما تنتهجه العلوم الأولى من مناهج وتقنيات للملاحظة.

و يكمن المعنى الأدق لمصطلح وظيفة في الرياضيات حيث تشير الوظيفة إلى "متغير في علاقته مع متغير أو عدة متغيرات، بواسطته يمكن التعبير عنه والذي بموجبه تتحدد قيمته."(Merton, 1997, p.63)

على هذا الأساس، تتحدد العلاقة الوظيفية بين المتغيرات، بموجب العلاقة الكامنة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، المستخدمة لإدراك الظواهر في العلوم الإنسانية.

كما أن هنالك معنى آخر يستخدم عن طريقه مصطلح الوظيفة في معناه البيولوجي، وهو الرائج في حقلي علم الاجتماع والإتنوغرافيا، حيث اعتبرت الوظيفية المجتمع كائنا حيا يتنفس وينمو ويقوم بعدة وظائف، باعتبار الوظيفة "مجموعة عمليات من خلالها تتجلى الحياة العضوية أو الاجتماعية".(Dictionnaire de Philosophie, 1964, p.102)

ندرك عبر هذا التحديد لمفهوم الوظيفة في بعدها البيولوجي، أنها ذلك الإسهام الذي يقوم به كل "عضو" في عمل جهاز عضوي أو اجتماعي، مما يؤدي إلى توازن النظام البيولوجي أو الاجتماعي القائم.

من هذا المنظور، يبدو المجتمع ككائن حي يقوم بعدة وظائف، بداية بميلاده ثم نموه. كما أن اعتبار المجتمع ككائن حي يحيل إلى أنه متكون من أجزاء تعمل مع بعضها البعض وبشكل متناسق، شأنها شأن جسم الإنسان، وفي أدائها تضمن توازن واستمرارية النظام. كما أن مفهوم الوظيفة من المنظور الوظيفي يرتبط كل الارتباط بمبدأ التوازن (equilibrium) الذي يجب أن يلبيه كل نظام قائم حتى لا يحدث اختلال فيه. وهكذا، يعتبر الوظيفيون "النظام والتوازن الحالة الاعتيادية للمجتمع"(غدنز،2005، ص. 74).

ويستخدم مفهوم التوازن ليدل على معنى "التنظيم التلقائي الذي يقوم به جسم الإنسان للبقاء في حالة معينة من الثبات."(صيام، 2009، ص.49)

وبالتأكيد أن المجتمعات تعيش باستمرار حركية وليست في حالة مستقرة كما تبدو عليه؛ فهي في تغير مستمر. وهنا، يأتي دور التوازن في خلق "نوع من التنسيق والتوجيه والتنظيم والتحكم بين أجزاء الكائن الحي، حتى لا يتم انحراف الأخير عن أداء وظيفته الأساسية".(صيام، 49،2009)

وهكذا، تتصور الوظيفية المجتمع ككل اجتماعي، كنسق مكون من أنساق فرعية، باعتبار النسق مجموعة منظمة من العناصر المرتبطة ببعضها البعض، وفي تفاعل ديناميكي.

وقد استخدم Malinowski التحليل الوظيفي في دراسة "الدور الذي تؤديه العناصر الثقافية أو الاجتماعية في المجتمع"(Merton, 1997, p.65)، بربطها ببعضها البعض.

وهو يرى أن وظيفة أي فعل اجتماعي "تتحدد بالأساس في مدى إسهامه في الحياة الاجتماعية كلها، وأن الوحدة التي يتمتع بها النسق الاجتماعي الكلي هي وحدة وظيفية."(صيام، 54،2009)

وقد كان مقتنعا بفكرة النظام والتوازن التي يسعى النظام الاجتماعي دوما إلى تحقيقه، مهما كانت التغيرات التي يشهدها.

ويؤكد على أن تصرفات الأفراد والمؤسسات الاجتماعية تقوم بوظائف، والتي يتم تحديدها من خلال الإجابة عن الأسئلة الثلاثة الموالية: "هل يعمل؟ كيف؟ ولماذا؟"(Grawitz, 2001, p.198)

فالسؤال الأول يحيل إلى طبيعة الفرد والنظام إن كان يعمل ويقوم بوظائفه أم لا. أما السؤال الثاني، فيساعدنا على فهم الآليات التي بواسطتها يعمل النظام والعوامل المسهمة في توازنه وديمومته. وفي

الأخير، يحدد السؤال الثالث العوامل التي تؤدي إلى حالة التوازن، وأن المؤسسات الاجتماعية والثقافية هي موجودة من أجل تلبية حاجات أساسية للفرد والمجتمع.

فلتفسير ظاهرة اجتماعية أو ثقافية يجب البحث عن أسباب حدوثها والوظيفة التي تؤديها، من حيث البعد المنفعي (الحاجة) الذي تقدمه كل ظاهرة لاستقرار النظام القائم.

ترتبط "الحاجات الأساسية للفرد وإشباعها باشتقاق حاجات ثقافية جديدة، وأن هذه الحاجات الجديدة لا تتم إلا بإنشاء بيئة جديدة، المتمثلة في الثقافة".(عبد الغني، 2006، ص.90)

بظهور حاجات جديدة، فإن مجموعة من المعايير ستفرض على سلوكات الأفراد. وإشباع هذه الحاجات الأساسية يتطلب تعاون الأفراد، بمعنى أن "هذه المقاربة الوظيفية تتضمن فكرة التنظيم."(عبد الغني، 2006، ص.90)

إذن، إشباع حاجات الأفراد يتطلب تعاونهم داخل تنظيم معين يسمى النظام الاجتماعي، الذي يتطلب الاتفاق على منظومة من القيم تنظم حياة الأفراد وعلاقاتهم مع بعضهم البعض.

وفكرة وجود توازن دائم يسعى المجتمع كنظام اجتماعي إلى تحقيقه دوما، تحيلنا إلى وجود قوى داخل المجتمع تسعى إلى الاستقرار الدائم للنظام القائم وعدم وجود تغيير.

أما لدى Radcliffe Brown فالوظيفة تستند إلى "فكرة البناء الذي هو لديه مجموعة من العلاقات المنظمة بين الوحدات التي تتكون، وأن عملية الحياة ما هي إلا مجموعة من النشاطات التي تقوم بها هذه الوحدات، والتي في نفس الوقت تكفل عملية استمرار هذا البناء."(صيام، 52،2009)

وقد بين Radcliffe Brown كيف يسهم كل استخدام اجتماعي في سير الحياة الاجتماعية، حيث يرتبط الأفراد داخل البنى الاجتماعية من خلال علاقات محددة مسبقا.

أما لدىDurkheim، فيستند التحليل الوظيفي إلى مستويين اثنين: أحدهما بنائي وثانيهما وظيفي. يتمثل المستوى الأول في "المظاهر البنائية الستاتيكية الثابتة، أما الناحية الوظيفية فترتبط بالمظاهر الديناميكية التغيرية"(قبارى، 1989، ص.108)، مركزا على تاريخ الظاهرة بدراسة ماضيها لأنه يمكن العثور عن طريقه على مؤشرات تفسر الظاهرة المدروسة.

وكان يرى Durkheim أن وظيفة الدين تتمثل "في الحفاظعلى انسجام الجماعة عبر معايير ومحرمات وطقوس ومرجعية إلى الطوطام الذي هو الرمز المقدس للجماعة."(Dortier, 1998, p.106)

ولما يدرس Durkheim الدين كظاهرة اجتماعية، فإنه يدرس "علاقته بطبيعة المؤسسات المجتمعية".(غدنز، 2005، ص.580)

ويقسمهإلى قسمين اثنين: المعتقدات والطقوس. تقع المعتقدات في المستوى المجرد، باعتبارها "أفكارا أو تصورات تغير من طبيعة الأشياء المقدسة وغير المقدسة وما بينهما من علاقات".(قبارى، 1989، ص.111)

أما الطقوس، فتشير إلى الجانب الملموس من الظاهرة الدينية، من حيثإنها مجموع الأفعال وأشكال السلوك الممارسة والتي يتم التجمع حولها عبر ممارسات احتفالية خاصة.

تتمثل وظيفة الشعائر والاحتفالات الدينية في "ربط أفراد الجماعة بعضهم ببعض. ولا يتمثل ذلك في تجمعات العبادة المنتظمة فحسب، بل يتجلى في مراحل الانتقال والأزمات المتنوعة التي تمر بها حياة الأفراد والجماعات مثل الميلاد والزواج والموت".(غدنز، 2005، ص.581)

كما أن الاحتفالات الدينية تكون فرصة "لتوليد أفكار جديدة أو تكريس القيم القائمة"(غدنز، 2005، ص.581)، مما يسهم في ثبات واستمرارية النسق الثقافي بكل عناصره.

وفي الواقع، تعبر أشكال الشعائر والطقوس المختلفة عن وظيفة أساسية في المجتمع، ألا وهي وظيفة التضامن الاجتماعي.

والحفاظ على البنى الاجتماعية هو الهدف المتوخى من كل نظام اجتماعي؛ فالنظام في بحث مستمر عن ثبات معاييره وقيمه. وتوظف لهذا الغرض كل الإمكانيات والأدوات للقيام بهذه الوظيفة حتى يتحقق التلاحم والتكامل بين مختلف مكوناته، وحتى تتحقق وظيفة التكيف مع بيئته بكل ما تتعرض له من تغيرات، على مستوى النسق الاجتماعي أو الثقافي على حد سواء.

وهنالك مسلمات يرتكز عليها التحليل الوظيفي والمتمثلة في ثلاث: العناصر الثقافية والنشاطات الاجتماعية الموحدة، وهي وظيفية للنسقين الاجتماعي والثقافي بكل عناصرهما. وفي الأخير، هذه العناصر هي أساسية(Merton,1997, p.70)، حيث لا يمكن الاستغناء عن أي واحد منها.

بالنسبة إلى المسلمة الأولى يمكن التأكد من الوحدة الوظيفية إمبريقيا، بحيث تكون "درجة الاندماج متغيرا إمبريقيا يتغير مع الوقت في نفس المجتمع، والتي تكون متغيرة حسب المجتمعات".(Merton,1997, p.70)

نحن نعلم بأن كل مجتمع تختلف درجة اندماج أعضائه بشكل ملحوظ. ويتعقد الأمر لما "تتواجد عدة ديانات في نفس المجتمع، فتظهر نزاعات عميقة بين مختلف الجماعات التي تعتنقها"(Merton,1997, p.73)، مما يشكك فيالمسلمة التي تعتقد في الوحدة الوظيفية لكل المجتمعات.

أما المسلمة الثانية فتستند إلى القول بأن العناصر الثقافية والاجتماعية تؤدي وظائف إيجابية من حيث استجابتها لحاجة التكيف، إذ من وجهة نظر إتنولوجية (وليس سوسيولوجية*) تؤدي المخلفات الاجتماعية (social residues) -كشكل من الأشكال الثقافية القائمة والمستمرة- "وظائف حيوية (...باعتبار هذه المسلمة) مشكلا للدراسة وليس خاتمة بحث ما."(Merton,1997, p.77)

من هذا المنظور، تؤدي المخلفات الاجتماعية دورا إيجابيا في المجتمع سواء للجماعة أو للمجتمع برمته، وسواء أقبلت برضا أو بشكل قهري.

ونصل الآن إلى المسلمة الثالثة التي مفادها أن العناصر الثقافية والاجتماعية (العادات والأفكار والمعتقدات، إلخ....) هي أساسية.

فمسلمة الضرورة (necessity) تفترض من جهة أن "بعض الوظائف ضرورية"(Merton,1997, p.78)، بمعنى أن اختفاءها يؤدي إلى الاختلال بالنظام العام للمجتمع وبالتالي يؤدي إلى اختفائه. ومن جهة أخرى، تفترض أن "بعض الأشكال الاجتماعية والثقافية هي ضرورية لتأدية كل وظيفة منها"(Merton,1997, p.79). غير أن هذه المسلمة تثير الكثير من النقاش، إذ يمكن لعنصر واحد أن يؤدي عدة وظائف، وأكثر من ذلك يمكن "أن تؤدى الوظيفة الواحدة عن طريق عدة عناصر قابلة للتبادل فيما بينها".(Merton,1997, p.79)

عند القيام بتحليل وظيفي لعنصر ثقافي كالمراسم الجنائزية، على الباحث أن يحدد ما الذي يود ملاحظته –باعتبار الملاحظة التقنية المفضلة بامتياز في الحقل الإتنولوجي- حتى يقوم بتأويله في مرحلة لاحقة.

ويظهر التحليل الوظيفي كمقاربة مؤسساتية، بمعنى أنها "تأخذ بعين الاعتبار وقبل أي شيء المؤسسات بما تؤديه من وظائف اجتماعية، حيث يتكون الاجتماعي من مؤسسات تؤدي وظائف اجتماعية". (Boutefnouchet, 2012, p.194)

يقع على عاتق المؤسسات مهمة القيام بوظائف معينة، مما يؤدي إلى عمل النظام برمته وبقائه في حالة توازن.

بيد أنه لا تؤدي المؤسسة سوى **الوظائف الظاهرة**(manifest functions)، تلك المرجوة والمنتظرة فحسب، بل أيضا تلك **الوظائف الكامنة** (latent functions)، التي هي تلك غير المنتظرة والمختلفة عن الهدف الرسمي المتوخى، والتي هي نتاج الوظائفالظاهرة والتي لم تكن متوقعة؛ وهي الأكثر أهمية في النسق الاجتماعي.

وعليه، لا يمكن تفسير وجود النسق الاجتماعي وديمومته بالوظائفالظاهرة فحسب.

وقد ميزMerton بين الوظيفتين الاثنتين لتظهر الوظيفةالظاهرة على أنها تلك المرجوة والمعلن عنها، من خلال بعض المراسم المؤداة والأهداف المرجوة. أما الوظيفة الكامنة فتظهر على أنها تلك الوظيفة غير المنتظرة وغير المرجوة، كتعزيز الشعور بالانتماء أو التلاحم الاجتماعي المنجر عن المراسم الخاصة ببعض المناسبات في المجتمعات المحلية مما يؤدي إلى وحدة الجماعة، والتي يترتب عنها مساندة أعضاء الجماعة الاجتماعية لأولئك الذين يمرون بسراء أو ضراء.

فكم من تصرفات تبدو للوهلة الأولى غير عقلانية تؤدي وظيفة إيجابية داخل الجماعة الاجتماعية!

وفي الواقع، التمييز بين الوظيفة الظاهرة والوظيفة الكامنة يوجه "عالم الاجتماع إلى ميادين معينة من التصرفات والتوجهات والاعتقادات"(Merton, 1997, p.113)، لأنه لا جدوى من التأكد فحسب إن كانت الأهداف المرجوة من ممارسة ثقافية أو اجتماعية قد حققت أهدافها.

وإبراز الوظائف الكامنة يبرز جليا تعقد الحياة الاجتماعية على اختلاف بناها ومؤسساتها وعدم قدرة الباحث –مهما كانت فطنته ونباهته- على إدراكها من الوهلة الأولى؛ هي وظائف نتاج النظام القائم وهي غير متوقعة.

استنادا إلى تحليلات Merton، لا تكون كل الوظائف الاجتماعية نشيطة في النسق الاجتماعي؛ بعضها تكون نشيطة وبارزة وبعضها الآخر يكون كامنا، حيث ستتعارض كل من الوظائف الكامنة مع الوظائف الظاهرة، محدثة بذلك ظاهرة "الاختلال الوظيفي".

يتمثل هذا **الاختلال الوظيفي**(dysfunction) في فضاءات للصراع والنزاعات داخل النسق الاجتماعي.

وقد قام Merton بقراءة جديدة للوظيفية عبر نقد كل من Malinowski وRadcliffe Brown، بناء على مسلمات المقاربة الإثنولوجية: "الوحدة والشمولية والضرورة الوظيفية."(Bloess, et al., 1997)

تقر المسلمة الأولى بوحدة المجتمع وباتساقه. بيد أننا نعلم بأنه لا تمثل كل المجتمعات كلا متجانسا، إذ تشمل جماعات اجتماعية مختلفة العرقيات وذات انتماءات عقائدية متباينة.

أما المسلمة الثانية فهي تقر بأنه "في مجتمع معين، لكل الاستخدامات الاجتماعية وظيفة معينة". (Bloess, et al., 1997)

بيد أن Merton لا يقر بهذه المسلمة، حيث يرى بأن بعض الاستخدامات الاجتماعية لا تؤدي أي وظيفة اجتماعية معينة.

وفي الأخير، وبنقده لمسلمة الضرورة الوظيفية للنشاطات الاجتماعية التي ترتكز على أساس أن لكل نشاط اجتماعي وظيفة ما، تضمن توازن المجتمع وأن اختفاء إحداها يؤدي إلى عدم توازنه، فإن Merton يرى بأنه يمكن أن تؤدى وظيفة ما من خلال نشاطات منظمة ومتعددة، وبالتالي فالنظام القائم ليس مهددا بزوال أحد الأنشطة.

وقد انبثقت عن الوظيفيةنظرية أخرى ألا وهي **البنيوية-الوظيفية.** ظهرت الأخيرة في سياق علمي خاص، حيث كانت الدراسات الإمبريقية بالولايات المتحدة الأمريكية هي المهيمنة على الحقل السوسيولوجي: دراسات حول المدينة قامت بها مدرسة شيكاغو ومونوغرافيا الأزواج من طرف Lind وأبحاث الاتصال الجماهيري بقيادة Lazarsfeld.

فجاء Talcott Parsons ليقوم ببحوث ضد هذا التيار الإمبريقي، مقترحا نظرية لتفسير البناء الاجتماعي والذي يستند إلى افتراض وجود توازن دائم لهذا البناء، من خلال دراسة وظائفه المختلفة التي تكون متكاملة، مقاوما فكرة وجود علم مستند إلى بعض الأرقام والقياسات الكمية.

أرسى Parsons المبادئ النظرية للبنائية-الوظيفية عام 1937 لما أصدر كتابه: **The Structure of Social Action**،كمحاولة منه لجعل حد للامتداد الإمبريقي في حقل علم الاجتماع الأمريكي.وقد انطلق من فكرة أن "الكل الاجتماعي متكون من عناصر مترابطة".(Lallement, 2018)

ومن المعروف أنه قد تأثر بأعمال Malinowski وWeber وDurkheim وPareto. وقد استلهم من أعمال هؤلاء المفكرين بعض الأسئلة التي وجهت تفكيره: "في أي شروط يكون المجتمع ممكنا؟ ما هي أسس الفعل الاجتماعي؟ كيف يمكن الجمع بين الفعل الفردي والنظام الاجتماعي؟"(دبلة، 2011، ص.12)

كما أنه عارض منظري العقد الاجتماعي، إذ كان يرى أن الذي يحدد أفعال الأفراد ويحركهم هي القيم والمعايير.

يؤكد النموذج التفسيري لParsonsعلى ضرورة وجود توازن في بنيات المجتمع وضرورة تفادي الاختلالات. أما الفعل الاجتماعي، فيعني بكل بساطة تصرفات الأفراد الذين تجمعهم الممارسة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية.

من هذا المنطلق، يمكن أن يكون بين الأفراد على اختلافهم انسجام وتوافق، لأنهم يتصرفون على أساس معايير وقيم يشتركون فيها والتي ستوجه أفعالهم (أي تصرفاتهم) حتى لا يقع أي اختلال في النظام العام.

وبالرغم من تأثره ب Malinowski، بيد أنه لا ينطلق من الجزء ليصل إلى الكل، خلافا لذلك فهو "يتبنى منهجا معاكسا الذي ينطلق من الكل، حيث (سيمكن هذا الأمر) من إدراك أي قوة تفيد ديناميكية النسق".(Lallement, 2018)

والنسق الاجتماعي حتى يبقي على حالة الاستقرار في المجتمع، لن يتأتى له ذلك إلا إذا كان قادرا على تحقيق وظائف أساسية.ولكن، فيم تكمن هذه الوظائف؟

تكمن فيما يلي:

"1- وظيفة التكيف: لا بد أن يتكيف كل نسق مع بيئته

2- وظيفة تحقيق الهدف: لا بد من أدوات يحرك بها مصادره ليحقق أهدافه

3- وظيفة الاندماج والتكامل: عليه أن يحافظ على التلاؤم بين مكوناته

4- وظيفة ثبات المعايير: تؤكد على قيم المجتمع وتضمن أنها معروفة من قبل الأعضاء، وأن هنالك حافز لهؤلاء كي يقبلوا هذه القيم."(روشيه، 2002، في: عبد الغني، 2004، ص.95)

فالتكيف (adaptation) "لا يعني فقط المطابقة (adjustment) مع ظروف معينة، بل يتمثل كذلك في الجهد الذي يتطلبه المرور إلى الحالة الأكثر إرضاء، أكثر إنتاجا، أو في الحالة التي تتلاءم بشكل أحسن مع الطاقات الموجودة. وبذلك فهو ليس فقط سلبيا، بل هو شكل من أشكال الإنتاجية والتجديد".(Rocher, 1968, p.73)

في هذه الحالة، على النسق أن "يجد الموارد في محيطه حتى يتمكن من البقاء" (Lallement, 1993, p.94) ، وهذا ما يتوافق مع النسق الفرعي الاقتصادي.

أما فيما يخص تحقيق الأهداف (achievement of goals)، فعلى النسق أن يوفر الوسائل الضرورية لتحقيق أهدافه بغية إشباع حاجاته، متطابقا مع النسق الفرعي السياسي.

ثم يحدد Parsons وظيفة الاندماج (integration) والتكامل، فيبين كيف أن أجزاء النسق تنسق عملها حتى يبقى على حالة التوازن التي هو عليها؛ فالمجتمع يسعى إلى التوازن دائما من خلال النسق الفرعي الاجتماعي.

وفي الأخير، يحدد وظيفة ثبات المعايير كوظيفة أساسية يقوم بها النسق الفرعي الثقافي؛ فالقيم متعارف عليها في المجتمع، وهنالك إجماع عليها حتى يحافظ على توازن البنى فيه، إذ تعتبر عنصرا مهما للوحدة الاجتماعية، توجه تصرفات الأفراد لتحدد أهدافهم من خلال أنساق فرعية.

وهكذا، يوضح Parsons العلاقة الترابطية الضرورية بين الأنساق المختلفة داخل المجتمع الواحد.

ما يجب الإشارة إليه بعد عرض افتراضات كل من الوظيفية والبنيوية-الوظيفية، هو أنهما كثر ما اتهمتا باتجاههما المحافظ من خلال محافظتهما على مبدأ التوازن الضروري للنسق الاجتماعي، والمدافعة على النظام القائم بكل مؤسساته التي تعتبر من وجهة هذين التحليلين "ضرورية".

ويرى النقاد أن الوظيفيين يغالون في "التشديد على العوامل المؤدية إلى التماسك الاجتماعي على حساب العوامل الأخرى التي تفضي إلى التجزئة والصراع"(غدنز، 2005، ص.ص 74-75).

فالتأكيد على عامل الاستقرار الذي يرى فيه الوظيفيون الحالة الاعتيادية للمجتمع والبنى الموجودة فيه، يتغافل عن الصراعات والنزاعات والتقسيمات التي تعيشها المجتمعات، والتي تمثل في فترة من فترات تطوره عاملا في تغيير النظام السائد، حيث تمثل المصالح وفي بعض الأحيان القيم عوامل أساسية للتغير الاجتماعي، ولنا في تاريخ البشرية شواهد متعددة تبرز بشكل جلي أن استقرار النظام واستمراريته ليس أمرا حتميا.

كانت الوظيفية نموذجا تفسيريا مهيمنا على الحقل السوسيولوجي الأمريكي لمدة لا يستهان بها. غير أنها انتقدت لمغالاتها في منح المكانة التي كان يعتقد أنها أبدية للاتساق والنظام الاجتماعي، على أنقاض التغيرات الاجتماعية التي لا مفر منها.

فالمجتمعات ليست ثابتة وليست في حالة استقرار أبدي؛ فهي تمر باضطرابات وصراعات متفاوتة في الشدة، ولا تبقى على حالها إلى الأبد.

وعرض نماذج عن بعض النظريات في علم الاجتماع، يبين مدى تفرع زوايا البحث في هذا الحقل العلمي.

2. واقع وآفاق البحث في علم الاجتماع:

لعبت كل من النظريات الكبرى والمتوسطة في حقل العلوم الإنسانية دورا مهما في التقدم العلمي، حيث اهتمت كل واحدة بمجال معين.

وحتى وإن أثبتت بعض النظريات الكبرى عدم ملاءمتها للظواهر الجديدة التي تعيشها المجتمعات الحديثة، بيد أنها استطاعت في الكثير من الأحيان أن تكون إطارا تفسيريا مهما لتفسير الظواهر.

وتنصب النظريات حاليا على مجالات محددة وخاصة، معتمدة بشكل أساسي على افتراضات النظريات الكبرى. وفي الواقع، النظرية الجيدة هي تلك القادرة على منح دلالة ومعنى للظواهر الملاحظة، عبر قدرتها التفسيرية لها.

كانت النظريات الكبرى تطرح أسئلة وتجيب عنها (شأنها شأن كل النظريات). غير أنها كانت تطرح "مشكل ما ستصبح عليه الإنسانية"(Grawitz, 2005, p.417). يتطلب هذا الأمر تفسيرا شاملا للتغيرات التي تعيشها المجتمعات. بيد أن كل مجتمع (أو مجموعة معينة من المجتمعات) يعيش نمط حياة ووتيرة إنتاج معينة، كما أنه يعيش تغيرات اجتماعية خاصة به إثر عوامل خارجية أو داخلية أو كنتاج لهذه العوامل مجتمعة. وبالتالي، فكل واحد منها يعيش ظواهر خاصة به، تتطلب تفسيرات خاصة استنادا إلى السياق الذي تحدث فيه.

لذلك، بات من المؤكد في الوقت الراهن أنه لفهم الواقع، أن تنصب النظريات على إدراك جزء من الواقع و"بدون أن تكون هنالك علاقة بينها."(Grawitz, 2005, p.417)

فنحن اليوم بعيدون كل البعد عن إمكانية صياغة نظرية عامة شاملة تخص كل المجتمعات والظواهر التي تعيشها بشكل مستمر.

وقد انطلق رواد علم الاجتماع الأوائل (Comte وMarx وDurkheim وWeber) من منطلقات نظرية أسسوا لها وكانت الموجه لتحاليلهم، تدور حول أسئلة مفتاحية (حالها حال كل العلوم المستقلة بذاتها). فقد بين كل من Durkheim وMarx تأثير العوامل الخارجية في الأفراد، في حين ركز Weber على القدرة الكامنة لدى الأفراد للتأثير في محيطهم الخارجي، حيث استند كل واحد منهم إلى زوايا نظرية مختلفة.

1.2 معرقلات البحث في علم الاجتماع:

وقد عرفت النظريات السوسيولوجية إلى يومنا هذا عدة تطورات، تماشيا مع السياق السوسيو-تاريخي الذي ظهرت فيه، وأيضا مع تطور البحث في هذا المجال، سعيا إلى دراسة العالم الاجتماعي ومنح تصور تفسيري لطبيعة التغير الاجتماعي. فقد عرفت العلوم الإنسانية عموما تطورا ملحوظا ابتداء من الحرب العالمية الأولى، مركزة أساسا على البناء الاجتماعي وعلى النظام.

ولما نرجع إلى تاريخ علم الاجتماع، فإننا ندرك بأنه ظهر وتطور إثر الأحداث الكبرى من تاريخ البشرية في القرنين التاسع عشر والعشرين، كالثورة الصناعية وزيادة تقسيم العمل والحربين العالميتين الاثنتين، وبالتالي فقد أثر ذلك على مواضيعه وتساؤلاته وإشكالياته.

وتحولت النظريات في حقل العلوم الإنسانية من أهداف تعميمية لبناءات نظرية، عبر تحليلات تهدف أن تكون شاملة والتي تتغافل عن الواقع كما هو بتفاصيله وخصوصيته من خلال خصوصية السياقات التاريخية، إلى التحليل الجزئي الذي لا يقدر على إدراك الكلي.

وعلم الاجتماع تحديدا لا ينتمي إلى العلوم الدقيقة، ولا تنتمي نظرياته ومناهجه وتقنياته ولغته إليها. ولا يعني ذلك بأنه ليست بعلم ولا يمكن له أن يخضع لمبادئ وأسس إبستمولوجية؛ يعني ذلك فقط أنه يوجد نمط إدراك الواقع الاجتماعي خاص بها ومختلف عن نمط إدراك الواقع الطبيعي. فهو يدرك كعلم "نظري-إمبريقي"(Corcuff, 2007, p.108)، بمعنى كعلم يرتكز على أسس معرفية، تستقى من الواقع الذي تمت ملاحظته باستخدام تقنية أو تقنيات، انطلاقا من مفاهيم أساسية.

ولا يمكن للنظريات السوسيولوجية أن تكون تراكمية، إذ يرى Passeron أن علم الاجتماع يموضع مفاهيمه ضمن "حقائق في سياق تاريخي"(Corcuff, 2007, p.113)، وبالتالي لكل نظرية خصوصية مرتبطة بالسياق السوسيو-تاريخي الذي ظهرت فيه والمواضيع التي عالجتها في فترة من فترات تطور المجتمع.

فالنظريات التي صيغت لا يمكن فهمها إلا بإرجاعها إلى السياق الاجتماعي الذي ظهرت فيه، بإعادة وضعها في الفترة الزمنية التي ظهرت فيها.

وتاريخ النظريات السوسيولوجية يبين نقطة في غاية الأهمية والمتمثلة في أن الفكر النظري السوسيولوجي كان موجها نحو مسائل معينة وفي كل مرة يتوجه نحو أخرى، بدون أن ينفي ذلك ما توصلت إليه المعرفة العلمية في هذا الحقل العلمي، فيتجه تفكيرنا في كل مرة نحو وجهة نظر مختلفة عن سابقاتها، عبر نسق مفاهيمي وتبريري خاص، من خلال مجموعة من التساؤلات الجديدة التي تقعد لنظرية أو لمقاربة جديدة.

ومن بين العوامل التي أدت إلى ما آل إليه التنظير في علم الاجتماع من خلال البحث المستمر عن تخصصه كعلم قائم بذاته وعبر مواضيعه ومناهجه والمشاكل التي يعالجها، بل وحتى في العلوم الإنسانية الأخرى، هو عدم منح أهمية للاستدلال الفلسفي، حيث تتم استعارة مفاهيم وتصورات الفلسفة وأساليبها لإدراك وتأويل الواقع الاجتماعي.

إبستمولوجيا، كان من الضروري انفصال العلوم المختلفة (بما فيها علم الاجتماع) عن الفلسفة. بيد أنه لا يجب أن نتغافل أو ننسى ما تمده الفلسفة للباحث من أدوات للتحليل والتركيب والقدرة على النقد، عبر "التجديد المستمر لوضع إطارها المفاهيمي ووضع الأفكار المسبقة على مسافة نقدية". (Corcuff, 2007, p.116)

كان لذلك تأثير على مجرى البحث في علم الاجتماع الذي انزاح إلى البحوث الميدانية وانبهر بنتائجها بدون الارتكاز على تساؤلات نظرية توجهه، مما أضعف عملية التحليل والتأويل التي لم تعد تستند عند الكثيرين إلى مرجعيات نظرية تحدد إطارها وحدودها.

كما بدا الخوف من الدراسات الاستكشافية التي يكون فيها الميدان خصبا ولا يجد إطارا نظريا ملائما، بفعل التغيرات التي تعيشها المجتمعات الحديثة والتي تفرز في كل مرة ظواهر جديدة جديرة بالتقصي في الميدان.

كما أن الكثير منها بالرغم من طابعها الخصوصي والجزئي قد تجد "موارد سياقية ومنظورات في الخرائطية (carthography) الشاملة" (Corcuff, 2007, p.118)، كسند نظري مهم يمد الباحث بمرجعية نظرية معينة.

من جهة أخرى، نجد بعض الباحثين في علم الاجتماع يتقوقعون في الجامعة وفي عملهم الأكاديمي، مبتعدين في ذات الوقت بدون أن يعووا عن الواقع الاجتماعي بكل الإشكاليات التي يطرحها.

كل هذه العوامل مجتمعة "تضعف من إمكانيات انتشار الخيالالسوسيولوجي" (sociological imagination)".(Corcuff, 2007, p.122)

ونحن نعلم أن علم الاجتماع برز بأوربا ثم تطور في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أننا نعلم جيدا أن البحوث في الأخيرة لم تكن لتتطور لو لا وجود جامعات ومراكز بحث ومؤسسات تمولها. كما أننا نعلم على المستوى الإبستمولوجي أن البحث العلمي يتطور من خلال الأسئلة المطروحة، أسئلة جيدة تفيد تقدمه. وبالتالي، يجب ربط تطور العلوم بشقيها: النظري والإمبريقي في سياقها التاريخي الذي ظهرت فيه، بتحديد العوامل العلمية و"غير العلمية"(الإيديولوجية)** التي أدت إلى هذا التطور.

2.2 تطور البحث في علم الاجتماع:

وقد تطور علم الاجتماع من خلال تيارين اثنين: التفكير التنظيري والبحث الإمبريقي، إما بغلبة أحدهما، أو باستخدام كليهما في الدراسة الواحدة. وقد نشأ البحث الميداني إثر ما عايشه العمال من ظروف عمل إثر الثورة الصناعية. فقد تأثر علماء الاجتماع بالأنتروبولوجيين حيث ظهرت الحاجة إلى النزول في الميدان وتجميع المادة الأولية منه، باستخدامهم التقنيتين المستخدمتين في الأنتروبولوجيا ألا وهما الملاحظة والمقابلة حيث تم تطويرهما بشكل تدريجي.

وتطور البحث الميداني*** شيئا فشيئا، ووظفت التقنيات المستخدمة في العلوم الإنسانية حيث أضحت أكثر صرامة.

ومع مدرسة شيكاغو، أصبحت المقابلة التقنية الضرورية من خلال مقاربة إتنوغرافية للميدان.

ولن يتمكن الباحث من الفهم السوسيولوجي للظاهرة المدروسة إلا عن طريق التصور الإثنو-سوسيولوجي الذي يصبو إلى دراسة جزء من الواقع ببعديه: الاجتماعي والتاريخي الذي يجد جذوره في الدراسات التي قامت بها مدرسة شيكاغو "بالتأثير المزدوج للأنتروبولوجيا وللتحقيقات الاجتماعية"(Lapassade, 1991, p.p 16-17)، بمنح مكانة خاصة **للعمل الميداني**(fieldwork)، حيث سيحدد علم اجتماع مدرسة شيكاغو "كأنتروبولوجيا المجتمعات الحديثة وسيعتبر الحي كمماثل لقرية أجنبية أو محضورة للهنود الحمر".(Lapassade, 1991, p. 12)

ومن بين أشهر الدراسات التي قامت بها مدرسة شيكاغو تلك الخاصة "بالمزارع البولوني" التي نشرت سنة 1918 من طرف: Thomas وZnaniecki حيث "يضم مؤلفهما أكثر من 2000 صفحة موزعة على خمسة مجلدات والتي يضم تقريبا نصفها "وثائق خاصة" وبشكل خاص عبارة عن سير حياة."(Lapassade, 1991, p. 52)

ومصدر هذا التوجه هو عثور Thomas عن طريق الصدفة وهو يقوم بدراسة ميدانية للجالية البولونية، على رسائل موجهة من طرف بولونية مهاجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى والدها الذي بقي ببولونيا. وهكذا، طلب من الجالية البولونية أن ترسل إليه الرسائل التي يتبادلها أفرادها مع أهلهم في بولونيا. وأشهر مثال على سير الحياة هو لما "طلب من مهاجر بولوني يدعى Wladeck بكتابة تاريخ حياته بنفسه".(Gay, 2004, p. 30)

ولعل Park Robert Ezra هو من أقدم ممثلي مدرسة شيكاغو، الذي كان في البداية صحفيا قام بعدة تحقيقات حول المدينة. وفي عام "1921 وضع Park وزميله Burgess فرعا معرفيا جديدا أسمياه "البيئة الإنسانية" (humanecology)"(Flores, 2011, p.p 51-70)، محاولان تطبيق ما توصل إليه في مجال البيئة الخاصة بالحيوان والنبات على دراسة البيئة الإنسانية، حيث يحدد Park المدينة كوحدة جغرافية وبيئية واقتصادية واجتماعية، مما يولد نظاما متجانسا وخاصا داخل كل بيئة والمقصود بها داخل كل مدينة.

وإدراك الواقع الاجتماعي لن يتأتى إلا عبر"العثور على العلاقة الموجودة بين العناصر المختلفة التي تشكل المجتمع (الأفراد) والجميع (المجتمع)".(Flores, 2011, p.p 51-70)

ويرىParkفي ظاهرة الهجرة "مثالا نموذجيا لشرح الطبيعة المتناقضة للمجتمع الذي يخلق ثقافة جديدة".(Boutefnouchet, 2012, p.229)

وركز البحث في علم الاجتماع أكثر فأكثر على البحث الإمبريقي، متغافلا عن البحوث النظرية.

فلفهم ظاهرة ما، لا يمكن الاستغناء عن الإطار التنظيري كأساس لا مفر منه لأي بحث علمي جاد، تمكن الباحث من وضع قطيعة مع التفسيرات غير العلمية، وهي بذلك أساس أي علم كان.

فالتطور العلمي لا يمكن أن يحدث إلا من خلال **قفزات** (leaps)، بقطيعة إبستمولوجية مع ما سبق من اكتشافات وحقائق علمية، معيدا النظر في الكثير من النظريات التي تجد أساسها في نسق مفاهيمي خاص، بحيث لكي يكون هنالك تطور علمي حسب Bachelard، يجب إعادة تفكيك الظاهرة -التي تبدو بسيطة للوهلة الأولى- إلى عناصرها المترابطة، بالبحث عن العنصر المحدد فيها، بتأن، بالابتعاد عن أضداد الأفكار، أي الأفكار المسبقة والبديهيات الخاطئة.

3.2 آفاق البحث في علم الاجتماع:

وابتداء من ستينات القرن الماضي، تحول الاهتمام في علم الاجتماع إلى دراسة الحياة اليومية وتعقدها.

وبعدما ركزت الدراسات السوسيولوجية ولزمن طويل على البناء الاجتماعي (البنائية) وعلى النظام (الوظيفية)، انتقل مركز اهتمامها إلى الفرد والتفاعل الاجتماعي بين الأفراد من خلال الحياة اليومية، وما ينجر عنها من ظواهر حيث ظهرت تيارات فكرية جديدة.

من بين أبرز هذه التيارات نجد **الإتنومتودولوجيا**(ethnomethodology) التي ظهرت في ستينات القرن الماضي، كتيار معاكس للوظيفية بالولايات المتحدة الأمريكية حيث يعتبر Garfinkel (1917-2011) مؤسسه. ويبدو هذا التيار "كامتداد لعلم الاجتماع الظاهرتي"(Gay, 2004, p. 61).

تركز الإتنومتودولوجيا على "تحليل الممارسات العادية للتفاعلات"(74). ويتم خلق الواقع الاجتماعي من هذا المنظور بشكل مستمر من طرف الفاعلين الاجتماعيين من خلال أنشطة الحياة اليومية.

يرى هذا التيار أنه لا يجب أن يبني عالم الاجتماع تحاليله استنادا إلى أفكار كانت سائدة آنذاك والمتمثلة في البناء الاجتماعي والنظام الاجتماعي والنسق والتوازن؛ فهنالك تناقضات تملئ الحياة اليومية يجب مسح الغبار عنها كالفقر والجريمة والانحرافات.

وتتمثل مهمة المختص في الإتنومتودولوجيا في "تشخيص العمليات التي يدرك من خلالها الناس من هم، ويقدمون تشخيصا عن ذواتهم أو يبينون من هم، ويكشفون عما يقومون به في نشاطهم اليومي، وفي سياقات التفاعلات المتنوعة".(ماتلار وماتلار، 2006، ص.149)

ويمثل تحليل المحادثة من بين الفروع الأساسية للإتنومتودولوجيا، حيث تعتبر المحادثة الفضاء المثالي للتبادلات الرمزية كممارسة لغوية.

يعتبر Schutz مرجعية فكرية للإثنومتودولوجيا، حيث استعير منه مفهوم **"مخزونات المعارف"** ليدل على مجموع القواعد التي يتم تعلمها والمعارف المتحصل عليها من طرف الأفراد، والتي تكون في الواقع "في حالة كمون (latency)حتى تجيء لحظة التعبير عنها، هنا تتحول إلى واقع". (Boutefnouchet, 2012, p.226)

هذه المخزونات متفاوتة من فرد إلى آخر، مما يخلق تنوعا معرفيا يؤثر في عملية التفاعل بين الأفراد، واقع تتم مشاركته بين مجموعة منهم.

وعلم الاجتماع من منظوره يجب أن يهتم بما بين الذاتية (intersubjectivity)، عن طريق دراسة كيفية "التعبير عن الوعي الذي يتحقق بين الناس".(Boutefnouchet, 2012, p.226)

وقد أسس Blumer التفاعلات الرمزية ليدل بها على أن الحياة الاجتماعية ذات طبيعة رمزية، انطلاقا من ثلاثة مبادئ. يتمثل المبدأ الأول في أن الأفراد في تفاعلهم يرتبطون بالمعنى الذي تحمله الأشياء بالنسبة إليهم. أما المبدأ الثاني فيتمثل في أن معاني هذه الأشياء تتمخض عن تفاعل الفرد مع الأفراد الآخرين. أما المبدأ الثالث فيرتكز على فكرة أن المعاني تبنى وتتغير ضمن عملية التأويل التي يقوم بها الفرد إثر تعامله مع الأشياء التي يجدها. وعلى هذا النحو، قام ErvingGoffmann في خمسينات القرن الماضي بربط التفاعلات الرمزية بالتحليل الدرامي، "للبرهان على بلاغة الحياة اليومية: يجب أن تكون إيماءاتنا حقيقية مثلما هي في المسرح"(ماتلار وماتلار، 2005، ص.149).

فالحياة الاجتماعية عبارة عن مسرح يمثل فيها كل فرد دورا معينا، آخذا بالاعتبار أدوار الآخرين. ولما ينزلون من خشبة المسرح ويعود كل واحد منهم إلى بيته، ويلتقي بأهله وأصدقائه فإنه يتخلى عن الرقابة التي كانت تضبطه، ويتكلم معهم بطلاقة وبدون ضوابط.

وجاءت السوسيولوجيا التأويلية لتؤكد وجودها في الولايات المتحدة الأمريكية وتغلبها على الوظيفية. وتطورت التيارات الجديدة في البلدان الأنجلو-ساكسونية ثم في البلدان الناطقة بالألمانية، وفي الأخير بفرنسا، بعد التراجع الذي عرفته البنيوية في أواخر سبعينات القرن الماضي.

وقد ظهر فكر ما بعد الحداثة بعد نهاية الستينات، حيث قام المفكرون في هذه الفترة بمراجعة شاملة لما توصل إليه النسق الفكري إثر التطورات التقنية التي عرفتها المجتمعات الغربية، مغيرة بنياتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، مشككا بالمبادئ التي قامت عليها الحداثة التي لم تعد قادرة على

التماشي مع التغيرات العميقة التي تعرفها المجتمعات الغربية ولا على تفسيرها. من بين مبادئ ما بعد الحداثة، هو تصورها للتاريخ الذي لم يعد يسير تبعا لخط مستقيم، بل هو "مفتوح على كل الاحتمالات ويخضع لتقلبات عديدة ولانقطاعات".(دبلة، 2011، ص.38)

وفيما يخص تصور الفكر ما بعد الحداثوي لدور النظرية، فإنه ينفي الأنساق الفكرية المغلقة، كما أنه يرفض أن تكون هنالك نظرية واحدة قادرة على أن تفسر الواقع برمته. وقد تركت هذه الأفكار آثارها واضحة في الفكر الاجتماعي حيث قام المفكرون بانتقادها وبرفضهم إياها.

وبالرغم من أن لكل نظرية افتراضات خاصة بها ومنظومة مفاهيمية محددة، إلا أنه يمكن الموالفة بين اتجاهات نظرية متباعدة وحتى متنافسة في العلوم الإنسانية، بما فيها علم الاجتماع.

في هذا السياق، تبنى على سبيل المثال Norbert Elias مقاربة توفيقية على أساس "الجمع بين الفهم والتفسير، بين التصور الكلي عند إميل دوركايم والتصور الفردي عند ماكس فيبر، بين الفعل والبنية المجتمعية عبر عملية الانبناءوالهابيتوس".(حمداوي، 2015، ص.215)

بيد أنه على المستوى الإبستمولوجي، لا يتم التوليف (أو التوفيق) بين نظريات متنافسة بشكل اعتباطي، إذ يلاحظ أن هنالك "تداخل في المصطلحات (الفعل/البناء، الوحدات الصغرى/الوحدات الكبرى بشكل مختلف تمام الاختلاف".(عبدالجواد، 2002، ص.201)، ما يجعل هذه النظريات تخفق في تحقيق مشروعها الوحدوي.

يعتبر هذا المشروع إحيائيا لنظريات انتقدت أشد الانتقاد أو أنها وضعت على جانب، الهدف منه صياغة نظرية عامة شاملة في علم الاجتماع.

وبالرغم من بعض الجهود، تبدو هذه المهمة صعبة في الوقت الراهن، نظرا إلى التجزؤ الذي يعيشه البحث في علم الاجتماع، حيث يتعين تجاوز هذه التقسيمات التي تحدث داخله، والوصول إلى صياغة نسق مفاهيمي موحد، يفسر الاجتماعي.

وللحصول على معرفة شاملة عن الظواهر المركبة، على الباحث معالجتها بإجراءات متداخلة التخصصات نظرا لكونها تتواجد في مفترق الطرق.يتطلب الأمر إلماما بالقطب الإبستمولوجي لمعرفة حدود كل تخصص، من أين يبدأ وإلى أين يمكن أن يصل، حتى "لا تتحول هذه الحدود إلى معرقلات إبستمولوجية"(Odina, 2016, p.20)، شأنها شأن الأفكار المسبقة وأحكام القيمة.

وقد بات من المؤكد اليوم أن تقوم العلوم الإنسانية **"بالحوار"**(dialogue) مع بعضها البعض وخصوصا بين علم الاجتماع والفلسفة في شكل متبادل، حيث تكون الأخيرة "على دراية بالنتائج

المكتسبة من في علم الاجتماع، لتكون قادرة على تغذية طريقة تفكيرها الخاصة وحيث يحس علم الاجتماع، على العكس بأنه مشرع له لاقتراض تصورات ومفاهيم الفلسفة لإنتاج تصوره الخاص للعالم الاجتماعي".(Mesure, 2012, p.p 211-214)

وهذا ما ذهب إليه Philippe Corcuff في كتابه: **السوسيولوجيات الجديدة**، حيث بدا قلقا على مستقبل البحث في علم الاجتماع، حيث تعدد وحتى تشتت البحوث في علم الاجتماع (باسم المهنية في علم الاجتماع) التي لا تستند إلى التحليل الفلسفي، تضعف ذلك البعد الشمولي للبحث.

تعتبر التخصصية منغلقة على نفسها ولا تعرف شيئا أو على الأقل لا تعرف الكثير عما يحدث في التخصصات الأخرى، مما "يجزأ" المعرفة العلمية بتركيبها ويجعلها حبيسة حدود التخصص. ولكن ما يجب ألا نتغافل عنه هو أن اختيار طابع تخصصي أو متعدد التخصصات أو متداخل التخصصات وحتى عابر التخصصات مرتبط باختيارات موضوعية لها علاقة بطبيعة "موضوع الدراسة وبطبيعة المعرفة المراد الحصول عليها عن طريقه، والتي ستحدد إن كان سيفرض التعاون أو لا بين التخصصات وأي نوع من التعاون هو ضروري".(Odina, 2016, p.19)

وهنا، يحذر إدغار مورين (Edgar Morin) من أن المؤسسة التخصصية تؤدي في ذات الوقت إلى "خطر تخصص مفرط للباحث ومن تشيئة الموضوع المدروس حيث سننسى بأنه مستقى أو مبني" (Morin, 1994)، مما ينجر عن ذلك القضاء على العلاقة التي يمكن أن تربط الأخير بمواضيع أخرى وداخل تخصصات أخرى.

بالتأكيد أن التخصص مسألة مهمة لتحديد المكانة العلمية للحقل العلمي المعني، عبر لغة خاصة به ومجموعة من التقنيات والمناهج والنظريات ونسق مفاهيمي معين. ولكن، بفعل الإفراط في التخصص والانغلاق داخله، سينعزل هذا التخصص ولن يتحاور مع التخصصات الأخرى. ويبقى التفتح على تخصصات أخرى ضرورة منهجية... وهذا، ما حدث مع علم الاجتماع.

- **خاتمة:**

هذه بعض الملامح العامة عن ظهور وتطور علم الاجتماع، الذي لم يكن ليتطور لولا استفادته من تخصصات أخرى كعلم النفس والفلسفة والدراسات اللغوية، من خلال تيارات فكرية متعددة، متكاملة أحيانا ومتناقضة أحيانا أخرى، تمكنت من رسم معالم علم الاجتماع الحديث الذي نهل أفكاره وتصوراته من علم الاجتماع الكلاسيكي.

والملاحظ أن الذي أضعف الاهتمام بالتنظير في علم الاجتماع هو الاندفاع إلى البحث الإمبريقي، نظرا للطابع الذي أضحى يطغى على البحوث الحالية، إما بسبب تمويلها من طرف جهات معينة لأغراض إيديولوجية، أم لأن سياسة المخبر الذي يشتغل فيه الباحث تدعو إلى هذا النوع من الدراسات، أم لأن هذا البحث أقل تعقيدا من البحث النظري.

وقد تطور البحث في علم الاجتماع، إذ تحول التركيز من دراسة البناء الاجتماعي والنظام إلى دراسة الحياة اليومية وتفاعلاتها وبكل تعقدها، ومن البحث عبرزوجين من المفاهيم المتناقضة (كالجماعي/الفردي) إلى تبني مفاهيم جديدة أو تعتمد على أعمال أجنبية، مما يشكل مجال **"السوسيولوجيات الجديدة"**.

وبينما ظهرت النظريات الماكروسوسيولوجية لتفسر التغيرات الاجتماعية التيتحدث في المجتمع برمته، تبين اليوم أنها غير قادرة على تفسير الجزئي الذي هو جزء من الحياة اليومية لكل فرد.

كما أنه لم تعد الدراسات التخصصية قادرة على تفسير الظاهرة الاجتماعية بتركيبها، وبالتالي أضحى ضروريا أن تتحاور العلوم الإنسانية مع بعضها البعض، خصوصا مع الفلسفة لتستعير منها مفاهيمها وتصوراتها.

فهذا لن يمس بالصرامة العلمية للعلوم الإنسانية، لأنه شئنا أم أبينا فإن الباحث تحركه تساؤلات فلسفية، مرتبطة بالمعنى الذي يوليه لما يدرسه.

ويفتح هذا المقال آفاقا جديدة للبحث فيما آل إليه البحث في علم الاجتماع في الوطن العربي وتحديدا في الجزائر، لرصد آفاق تطوره.

المراجع:

- باللغة العربية:

1) الجوهري عبد الهادي.(1997). **قاموس علم الاجتماع**، الإسكندرية.المكتب الجامعي الحديث.
2) السيد الحسيني. (1993). **التنمية والتخلف، الإسكندرية**. دار المعرفة الجامعية.
3) -بوبوف يوري. (1982). **دراسات في الاقتصاد السياسي**. ترجمة:ياسين اسكندر .موسكو. دار التقدم
4) -حمداوي جميل.(2015). **أسس علم الاجتماع**. شبكة الألوكة.
5) -دبلةعبد العالي. (2011). **مدخل إلى التحليل السوسيولوجي**. الجزائر. دار الخلدونية.
6) -دغيم محمود السيد. (1986). **المادية التاريخية بين الوهم والواقع**. بيروت. دار الحداثة.

7) روشيه غي.(2002). **مقدمة إلى علم الاجتماع العام**. الجزء الثاني :**التنظيم الاجتماعي**. ترجمة:دندشلي. بيروت.مكتبة الفقيه. في: عبد الغني عماد. (2006). **سوسيولوجيا الثقافة**. بيروت.مركز دراسات الوحدة العربية.

8) صيام شحاتة. (2009). **النظرية الاجتماعية، من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة**. مصر. مصر العربية للنشر والتوزيع.

9) عبد الغني عماد. (2006). **سوسيولوجيا الثقافة**. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.

10) -عبد الجواد مصطفى خلف. (2002). **قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع**. القاهرة.

11) -غدنز أنتوني. (2005). **علم الاجتماع**. ترجمة فايز الصياغ. لبنان مركز دراسات الوحدة العربية.الطبعة الرابعة

12) -قبارى محمد إسماعيل. (1989). **علم الاجتماع والفلسفة**، الجزء الثالث: **الأخلاق والدين**. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية.

13) -ماتلار أرمان وماتيلار ميشال. (2005).**تاريخ نظريات الاتصال**. ترجمة: لعياضي نصر الدين.رابح الصادق. بيروت.مركز دراسات الوحدة العربية.الطبعة الثالثة.

14) ماتلار أرمان وماتيلار ميشال.(2008).**نظريات الاتصال**. ترجمة:خضور أديب. سوريا.المكتبة الإعلامية.الطبعة الثانية.

15) باللاتينية:

16) Bloess Françoise, Noreck Jean-Pierre, Roux Jean-Pierre. (1997).**Dictionnaire de sociologie.** Paris : Hatier

17) Boutefnouchet Mostefa. (2012).**Introduction à la sociologie**, **Les fondements**.Algérie. (2eme édition) : Office des Publications Universitaires

18) Boutefnouchet Mostefa. (2004**). Société et modernité**, **Les principes du changement social**. Alger : OPU

19) Corcuff Philippe. (2007).**Les nouvelles sociologies**. Paris : Armand Colin

20) **Dictionnaire de Philosophie**.(1964). Paris : Librairie Larousse

21) Dortier François. (1998).**Les sciences humaines**. France : Sciences Humaines Editions

22) Ferréol Gilles, Cauche Philippe, Duprez Jean-Marie, Gadrey Nicole, Simon Michel. (2013). **Dictionnaire de sociologie.** Algérie : Editions Mehdi

23) Flores Fernando Huamán. (2011).**La comunicacióninterpersonalcomoinstrumento en la teoríasociológica de Robert Park**. Revista de Comunicaciónn° 10

24) Gay Thomas. (2004). **L'indispensable de la sociologie**. France :Studyrama

25) Grawitz Madeleine. (2001).**Méthodes des sciences sociales. (**11 ème édition).France : Dalloz
26) LallementMichele. (1993).**Histoire des idées sociologiques**. Paris : Editions Nathan
27) Merton Robert K.(1997).**Eléments de théorie et de méthode sociologique**.Translated by : Mendras Henri. Paris : Armand Colin
28) Mesure Sylvie. (2012).**Poursuivre le dialogue entre philosophie et sociologie**. Sociologie : Presses Universitaires de France Vol. 3. N°2
29) Michel Lallement, **Fonctionnalisme**, lingalog.net/dokuwiki/_media/lyon2/ic/i3.../fonctionnalisme_michel_lallement.pdf, consulted on September11th, 2018
30) Morin Edgar. (Juin 1994).**Sur l'interdisciplinarité**. Bulletin interactif du Centre international de recherches et études transdisciplinaires.N° 2
31) Nisbet Robert A. (1984).**La tradition sociologique**. Paris : PUF
32) -Odina Benoist.(2016). **L'interdisciplinarité comme pratique et comme discours,** in : Sous la direction de: Benoist Odina, Chérot Jean-Yves, Isar Hervé. **Concepts en dialogue, Une voie pour l'interdisciplinarité**. France :Université d'Aix-Marseille
33) Rocher Guy. (1968). **Introduction à la sociologie générale**. Tome 2 : **L'organisation sociale**. France : Editions MHH
34) Sumpf Joseph, Michel Hugues. (1973).**Dictionnaire de Sociologie**. Paris : Librairie Larousse
35) -Georges Lapassade.(1991).**L'ethno-sociologie**. Paris : Méridiens Klincksieck